الأمم المتحدة

E/C.19/2004/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 May 2004
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثالثة
نيويورك، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤

الفريق الرفيع المستوى والحوار بشأن نساء الشعوب الأصلية

موجز مقدم من الرئيسة

أولا - مقدمة

١ - ضم الفريق نجوما إكوندا ناوي، نائبة رئيس المنتدى الدائم والمكلفة بالقضايا الجنسانية، وكيونغ - وهاكانغ، رئيسة لجنة وضع المرأة، ونويلي بوكاتيرا، النائبة الثانية لرئيس الجمعية الوطنية في فترويلا، وستيلا تامانغ، النائبة السابقة للمؤتمر الدولي لنساء الشعوب الأصلية. وترأس الفريق رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، كما أدلى أولي - هنريك مادغا ببيان. وبعد إدلاء أعضاء الفريق ببيانات استهلالية استمع المنتدى الدائم إلى تقارير المؤتمرات الإقليمية لنساء الشعوب الأصلية التي عقدت للتحضير للدورة الثالثة للمنتدى. وأجرى حوار مع أعضاء المنتدى، والمراقبين من الدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا - تعميم قضايا نساء الشعوب الأصلية

٢ - تغفل نساء الشعوب الأصلية اللائي يناهز عددهن ١٥٠ مليون امرأة على الصعيد العالمي حالياً، في المؤسسات الدولية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية نتيجة تهميشهن والتمييز ضدهن داخل بلدانهن. غير أن الحركات العاملة في مجالات

170504 170504 04-34995 (A)

حقوق الإنسان والبيئة والحركات النسائية بدأت تركز اهتمامها، بدعم من المبادرات الدولية الرئيسية، على حقوق الإنسان والاحتياجات والشواغل التي تهم نساء الشعوب الأصلية.

٣ - ورغم التنوع الثقافي والإقليمي الكبير لنساء الشعوب الأصلية، فإنهن يواجهن اليوم تحديات متشابهة، مثل التشرد الاجتماعي بسبب النزاعات السياسية والهجرة، والفقر، ونقص التنمية بسبب التدهور البيئي وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والتهميش بسبب الاختلافات الثقافية ووضع الأقليات داخل الدول.

٤ - وفي الحين الذي توجد فيه اختلافات بين السباقات المحلية النوعية، ظهرت مواضيع واهتمامات عريضة موحدة من الخبرة العامة المكتسبة من الاستعمار والعولمة والوطنية. ونتيجة توحد نساء الشعوب الأصلية في كفاحهن من أجل المحافظة على الثقافة، فقد ظهرن الآن على جدول أعمال المجتمع الدولي ''كإحدى القضايا الرئيسية الناشئة''، وبدأن يستجبن بتنظيم أنفسهن على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

ثالثا - التحديات

٥ - على الرغم من أن الوكالات الدولية بدأت حملات كبيرة لمكافحة الفقر، فقد ازدادت الظروف الاجتماعية والاقتصادية سوءا بالنسبة للكثير من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في أجزاء مختلفة من العالم. ويمكن أن تؤدي العولمة الاقتصادية دوراً رئيسياً في تردي البيئة الطبيعية والأمن الغذائي القائم على معيشة الكفاف؛ وأسهم ذلك في استمرار هجرة نساء الشعوب الأصلية إلى المراكز الحضرية، حيث لا تتوفر لهن الحماية التي كن يتمتعن بها في ظل القوانين التقليدية وحيث يصبحن عرضة للعمل بالسخرة والاتجار بهن واستغلالهن في البغاء.

٦ - وإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الصراعات الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا وآسيا، أدى إلى زيادة التسلح وإلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية. وتؤدي هذه الاتجاهات المقلقة الجديدة إلى تفاقم الظروف المزمنة القائمة من قبل فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والأشكال المستدامة لإدرار الدخل التي تواجهها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في أجزاء كثيرة من العالم. غير أن جماعات نساء الشعوب الأصلية بدأت تتحدث عن اعتراضها على ما ترى أنه تواطؤ بين الحكومات والمشاريع المتعددة الجنسيات. وهن يرون أن كفالة وجود عمليات شاملة للتحرر الاقتصادي وإلغاء الضوابط المنظمة للأعمال والخصخصة تضر بمصادر كسب أرزاقهم ومقومات بقائهن على الأجل الطويل.

رابعا – توصيات بشأن السياسة العامة

٧ – نظراً لأن لهذه العمليات العالمية آثارها السلبية الخطيرة على نساء الشعوب الأصلية على المستويين المحلي والوطني، فإنه ينبغي وضع القوانين والسياسات والميزانيات والبرامج اللازمة للتصدي بصورة فعالة لهذه المشاكل على الأصعدة الدولية والإقليمية/الوطنية والمحلية. وكان بين القضايا التي تناولها أعضاء الفريق ما يلي:

(أ) على المستوى الدولي:

'١' تعميم قضايا نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة ضروري لتصميم الاستراتيجيات الفعالة وزيادة عدد نساء الشعوب الأصلية في هياكل صنع القرار؛ وكفالة إيلاء الاهتمام الكافي لنساء الشعوب الأصلية من جانب لجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وغيرها من أجهزة حقوق الإنسان؛

'٢' توفير بيانات تفصيلية: ينبغي للوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة إيجاد حلول ناجعة لمشكلة عدم توفر بيانات تفصيلية ومتخصصة حتى تتمكن من التصدي بفعالية للقضايا الشاملة التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية؛

'٣' تعزيز الحساسية الثقافية والمشاركة المحلية، مع مراعاة العوامل النوعية للثقافات في تصميم البرامج وتنفيذها؛

'٤' زيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في صنع القرار والإدارة؛

'٥' إبراز قضية هجرة نساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، والاتجار بالنساء والعمل بالسخرة، فضلاً عن إبراز تأثير هذه القضية على انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(ب) على المستوى الوطني:

'١' يستذكر المنتدى ويؤكد من جديد على:

أ – الفقرة ١٨ من إعلان ديربان الذي طلب فيه إلى الدول أن تعتمد سياسات عامة وأن تُعطى قوة دفع للبرامج التي توضع لمصلحة النساء والفتيات من السكان الأصليين وتُنفذ بالتنسيق معهن، بغية تعزيز حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ووضع حد لحالة حرمانهن بسبب جنسهن أو أصلهن العرقي؛ ومعالجة المشاكل

الملحة التي تؤثر عليهن في مجالات التعليم والصحة البدنية والعقلية والحياة الاقتصادية، والمشاكل المتعلقة بالعنف الذي يُمارس ضدهن، بما في ذلك العنف المترلي؛ وإزالة حالة التمييز المضاعف الذي تعانيه النساء والفتيات من السكان الأصليين لأسباب متعددة تتعلق بالعنصرية والتمييز ضدهن لكونهن إناثاً؛

ب - الفقرة ٥٠ من الإعلان التي استحثت فيها الدول على أن تدرج منظوراً يراعي نوع الجنس في كل برامج العمل الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تنظر في عبء هذا التمييز الذي يقع بوجه خاص على نساء السكان الأصليين والأفريقيات والآسيويات والمتحدرات من أصل أفريقي والمتحدرات من أصل آسيوي والمهاجرات والنساء من الفئات المحرومة الأخرى، مع كفالة وصولهن إلى موارد الإنتاج على قدم المساواة مع الرجال، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز مشاركتهن في التنمية الاقتصادية والإنتاجية لمجتمعاتهن.

'٢' واستجابة لقضايا العنف المترلي والعنف ضد النساء والأطفال في مجتمعاتنا، تبحث الشعوب الأصلية عن حلول نابعة منها. وقد أنشأت المنظمات المجتمعية للسكان الأصليين في أجزاء كثيرة من العالم برامج للرجال والبنين لتتمم أعمال المنظمات النسائية. وتشمل هذه البرامج، التي تُعد ممارسات جيدة، مشاريع منع العنف بين رجال الشعوب الأصلية؛ والجماعات والهيئات المعنية بالرجال والتي تتصدى للعنف؛ وبرامج الشباب المخصصة للبنين، والتي تشجع التربية والقيم الثقافية؛ وبرامج إسداء المشورة إلى الأقران، والحملات الإعلامية والبرامج التدريبية؛ وينبغي الترويج لهذه الممارسات الجيدة وتشجيعها. وأهم من ذلك ينبغي توفير الموارد اللازمة لها.

'٣' إنهاء جميع أشكال التمييز القائمة على نوع الجنس، أو الانتماء العرقي/الإثني، أو الانتماء الطائفي، أو الثقافة، وإنفاذ اتفاقيات حقوق الإنسان القائمة والتعهد بحماية نساء الشعوب الأصلية من إساءة استعمال حقوق الإنسان وانتهاكها؛

'٤' وضع وإنفاذ قوانين تتصل بحماية البيئة والتنوع البيولوجي؛

'٥' حماية أراضي الأجداد والموارد الطبيعية من عمليات الاستغلال التجاري المتعددة الجنسيات؛

'٦' حماية الممتلكات الملموسة والمعارف الثقافية لنساء الشعوب الأصلية وكفالة حقوقهم في حرية التعبير الثقافي والديني؛

'٧' كفالة وصول نساء الشعوب الأصلية بالرعاية الصحية المناسبة لثقافاتهم (واحترام حقوقهم فيما يتعلق بالصحة الإنجابية)، والتعليم، والتدريب؛

'٨' توفير دعم مالي للمشاريع النسائية وإيجاد فرص وظيفية مستدامة.

(ج) على مستوى المجتمع المحلي:

'١' زيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في هياكل السلطة المحلية وصنع القرار؛

'٢' الاعتراف بالأهمية البالغة لدعم الرجال والبنين من أبناء الشعوب الأصلية في تحقيق المساواة الجنسانية والسعي إلى استقطاب هذا الدعم؛

'٣' دعم المنظمات الشعبية ومنظمات الاتصال الجماهيري للشعوب الأصلية؛

'٤' زيادة اللامركزية في إدارة خدمات القطاع العام لضمان الوصول المناسب إلى هذه الخدمات؛

'٥' الاعتراف بالأدوار الاجتماعية النشطة التي تضطلع بها الشعوب الأصلية في مجتمعاتهن وبمعارفهن التقليدية وتوفير الحماية لها؛

'٦' التسليم بأن العنف الذي يُمارس ضد النساء يرتكبه الرجال أساساً ضد النساء (الذين يعرفونهم) وتقصي الكيفية التي يمكن بها أن يعلم الرجال كيفية تصريف غضبهم و/أو التحكم فيه، مع إيلاء قدر أكبر من التركيز على توجيه هذا الجهد الوقائي نحو مرتكبي الجرائم؛

'٧' تصميم استراتيجيات للاتصال لإشراك الرجال والبنين في هذه الجهود؛

'٨' معالجة اتباع أساليب الفتونة في المدارس وأماكن العمل، بالعمل على إزكاء أساليب التعامل القائم على الاحترام، وبخاصة للحد من التحرش بالفتيات/النساء والرجال الذين يُعتقد أنهم مثليون؛

'٩' ضمان عدم تهميش الأهداف العامة لمساواة المرأة بالرجل، مثل تطبيق مبدأ تساوي الأجور على الأعمال المتساوية، وفي الحصول على المناصب المتصلة بصنع القرارات، ودعم من يتولون رعاية غيرهم، إذ أن النساء لم يحققن المساواة بعد في هذه المجالات وفي مجالات أخرى كثيرة في الحياة المدنية والسياسية.